

## التقرير اليومي

2007/3/31

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

### أمن الطاقة: أخيراً، رد من الإتحاد الأوروبي

جيمس شير؛ أكاديمية الدفاع البريطانية؛ آذار 2007

هل سيكون أمن الطاقة علامة موت الشك الأوروبي، أم أنه سيكون جرس موت الإتحاد الأوروبي؟ قد لا يكون هناك خيار ثالث. فالأيام التي كان الأمن مضموناً فيها بواسطة القوات المسلحة، كان يمكن لأولئك الذين ناصروا فكرة تفوق الدولة- الأمة أن يشعروا بالثقة أنه عندما يكون الأمن المشترك مهدداً، فإن بإمكان أوروبا الاعتماد على الناتو. لكن اليوم، ومع استخدام الكلمات الرسمية لإستراتيجية الطاقة الروسية، فإن الطاقة هي التي "تحدد، الى حد كبير، مكانة البلد الجيوسياسية"، ثم بإمكان الناتو، بكلمات إعلان قمة ريغا، "إضافة قيمة" لما يمكن، فقط، للإتحاد الأوروبي أن يقوم به.

لكن هل سيقوم الإتحاد الأوروبي به؟ هل سيفتح غاز بروم، ترانسنت والكرملين بأنهم لا يتعاملون مع 27 "مجموعة صغيرة من الناس"، إنما يتعاملون مع سوق موحد داخلي ومنظم بشدة؟ هل سيفرض الإتحاد الأوروبي مبادئه الأساسية القديمة حول السوق الحرة، أي الشفافية والمنافسة، ليس فقط بتحدي عمالقة الطاقة الروسية، وإنما تحدي "أبطال الطاقة الوطنية" لبعض دوله الأعضاء؟ هل سيطبق مبادئه القديم، التكتاف، دعماً للأعضاء الذين يواجهون عمليات إختطاف للأصول المالية والحرمان المطلق من الإمدادات - والحكومات المعرضة لفضائح الرشوة والإبتزاز؟ أم هل سيفشل الإتحاد الأوروبي بعرض النوعية التي كان إرنست رينان قد حددها بصفتها حيوية وأساسية للدولة: "مشاعر التضحية المشتركة"؟

فمن دون هذه المشاعر، كيف يستطيع الإتحاد الأوروبي "التحرك ما وراء" الدولة- الأمة أو يظل حتى محل ثقة لأعضاء جدد و كذلك قطباً جاذباً؟

ولذلك، فإنّ المشكك الأوروبي اليوم لا يتخوف من قوة الإتحاد الأوروبي، وإنما يتخوف من إنقسامه وعجزه، إلا أن بإمكانه أن يستمد بعض الراحة أخيراً. ففي 10 كانون الثاني من هذه السنة، نشرت اللجنة الأوروبية وثيقة من 29 صفحة بعنوان "سياسة الطاقة لأوروبا". أما لغة هذه الوثيقة فمباشرة وصریحة بطريقة غير عادية، كما أنّ توصياتها هي الأخرى جريئة بشكل غير عادي.

فالوعي والتيقظ ليس فقط حول الطلب المتصاعد للإتحاد الأوروبي على الطاقة، وإنما بشأن "التعرض للإستهداف الخارجي"- "التركيز الفكري التقدمي بأن إحتياطات الهيدروكربون موجودة بين أيدي قلة من الناس"، "التمييز والممارسة السيئة" للإحتكار والاعتماد الطاعغي لوضع دول أعضاء في الإتحاد على "مزود واحد"- فإستنتاج الإتحاد الصحيح هو أنّ "هذا الوضع لا يمكن أن يستمر". إن "التعبير المشترك" في سياسة الطاقة (الموجود أصلاً في مجال

التجارة)، أصبح "شديد الأهمية للأمن الجيوسياسي"، كما أنّ الطاقة يجب أن تصبح الآن "جزءاً مركزياً لكل علاقات الإتحاد الأوروبي الخارجية". (يؤكد المؤلف).

وفي 8-9 آذار، اجتمع المجلس الأوروبي لعقد قمة لمناقشة تغير المناخ وأمن الطاقة (على الرغم أنّ حتى الصحافة البريطانية والأميركية الكفاءة استطاعت تجاهل الموضوع الأخير بشكل كامل تقريباً). وقبل انعقاد القمة، كانت توقعات عدد من الخبراء بأنّ المجلس قد يخفف من توصيات اللجنة، تحديداً التوصية الأكثر راديكالية: "التسعير المختلف" للبضائع والخدمات لشركات طاقة وطنية كبيرة مدمجة طويلاً لعدة دول أعضاء بالإتحاد الأوروبي كشركات غاز بروم الميني، شبكات التحكم بالطاقة للإنتاج والمبيعات في البلدان الخاصة بها. وفي الاجتماع، تحولت خطة العمل، المنشورة بصفتها ملحق رقم 1 لقرارات الرئاسة النهائية، إلى لجنة "إتصالات" بنفسها، النشطة على غير العادة. ومن ضمن هذه التوصيات:

- تنفيذ كامل، وفي الوقت المناسب، لنص وروح القانون التشريعي للسوق الداخلي الموجود لتعزيز سوق طاقة أوروبي داخلي واحد، مترابط وتنافسي فعلاً.
- فصل فعال لأنشطة الإمداد والإنتاج عن عمليات الشبكة.
- تنويع فعال لمصادر الطاقة وطرق النقل.
- تسريع مقارنة مشتركة لسياسة الطاقة الخارجية... تطوير التعبير المشترك للإتحاد الأوروبي بما يعود لتكثيف العلاقة مع آسيا الوسطى، مناطق بحر قزوين والبحر الأسود وبلدان منتجة في منطقة المشرق/المغرب، وكذلك "ضمان تنفيذ معاهدة مجتمع الطاقة" وإمتدادها المحتمل الى النرويج، تركيا، أوكرانيا ومولدوفيا.
- ربط متبادل ملائم، تحديداً بأسواق طاقة معزولة مع أولوية لربط الطاقة بين ألمانيا، بولندا وليتوانيا... طاقة الرياح، الربط الكهربائي بين فرنسا، إسبانيا و مشروع أنبوب نابوكو، وجلب الغاز من بحر قزوين الى أوروبا الوسطى.
- تطوير واسع للإتحاد الأوروبي بمجالات طاقة قابلة للتجدد، بما في ذلك "هدف ملزم لـ 20 بالمئة" في مجالات الطاقات المتجددة و "10 بالمئة حد أدنى ملزم" للوقود العضوي في مجال النقل بحلول 2020.

هذه التوصيات تكرر، بالكامل تقريباً، تلك التي للجنة الإتصالات في 10 كانون الثاني. بالإضافة الى أن المجلس الأوروبي يمضي بشكل أبعد في توجهه، في وقفة واضحة حول سياسة الطاقة الروسية، داعياً اللجنة إلى:

- تقييم تأثير شركات الطاقة المندمجة طويلاً من بلدان ثالثة على السوق الداخلية، وكيفية تنفيذ مبدأ المعاملة بالمثل. إنّ خطة العمل، هي بالطبع، مختلفة عن العمل. لكن إذا ما تم تنفيذها، فإنّ هذه الإجراءات سيكون لها نتائج بعيدة المدى. فهي ستدخل الإتحاد الأوروبي في شراكة مع الولايات المتحدة، أذربيجان، جورجيا ودولاً أخرى لتطوير طرق النقل المستقلة عن روسيا.

فالإتحاد الأوروبي سينكب على مشكلة أمن الطاقة الأكثر حدة التي تواجهها ليتوانيا ودول أعضاء عديدة أخرى: عزل الطاقة، الذي أدى إليه التوجه الشرقي للبنية التحتية للأنبوب وغياب التوصيلات الكهربائية الى باقي الإتحاد الأوروبي. وطالما أنّ عمالقة الطاقة الوطنية وحكوماتهم لن يتفاوضوا مرة أخرى حول تقبل هذه الشروط، فإنهم اليوم في الموقف الدفاعي سياسياً وقانونياً.

فمجلس إدارة الإتحاد الأوروبي للمنافسة بإدارة المفوض المسؤول نيلي كرويس، قد سبق وأظهر عدم حاجته لأي حافز لفرض القانون التشريعي للمجلس أو حتى تذكير أقوى اللاعبين فيه بأنّ القوانين هي قوانين. لكن هل سيتم فرض هذه القوانين بوجه معارضة مصممة آتية من روسيا؟

#### مقدمة روسيا

إنّ عقدة روسيا هي، كما كانت دوماً، عبارة عن إندماج الثقة المتعجرفة بالذات والقلق الفطري. فمن وجهة نظر كيف، فيلنيس ووارسو، فإنّ روسيا بظل حكم بوتين قد حصلت على المال والقوة مع التصميم لإستخدام كلاهما. لكن من وجهة نظر شاملة لبيكين، طوكيو وسيول، فإنّ روسيا بلد يتسم باختلال توازن ديمغرافي واضح وشديد، بنية تحتية مهترئة، حكم يعاني من عسر وإختلال وظيفي وإستثمار متدني مزمّن.

فهذا الإندماج بين الطموح والتعرض للإستهداف هو ما يجعل الشراكة مع روسيا أمراً صعباً للغاية. فحيث تكون الطاقة موضع إهتمام، يكون هناك إحساس بالصعوبات في أربع تفاصيل دقيقة:

### (1) الثقافات الإقتصادية المتباعدة والمختلفة:

إختبرت روسيا، بظل بوتين، عودة هامة لقومية القوة الإقتصادية مع عنصر الأمن القومي. وكقطاع الدفاع في الحقبة السوفياتية، فإن قطاع الطاقة يُنظر إليه الآن من قِبَل كثيرين بصفته محركاً للنمو والحدثة. ورغم أنّ كبار الخبراء الروس كانوا قد كشفوا عن نقص وقصور هذا النموذج، فإنه جلب إزدهاراً على المدى القصير ومظهراً من مظاهر النجاح الدولي. ويجعل هذا النجاح الأمر صعباً على الإتحاد الأوروبي، بشكل مفرد، التحدث مع روسيا بتفويض رسمي، هذا عدا عن إقناعها بأن مقاربتها بحاجة الى تعديل.

فبالنسبة لحوش الطاقة الروسية، فإن "الأسواق" موجودة حيثما تكون علاقات المكاسب المالية موجودة، مهما كانت غير متوازنة، غير منصفة وعادلة أو إحتكارية. لكن بالنسبة للجنة الأوروبية، فإن الإحتكار هو النقيض للأسواق الذي يعني، من حيث المبدأ، الخيار للبائع والشاري.

وبالنسبة لـ ألكسي ميللر، رئيس شركة غاز بروم، فإن أمن الطاقة مضمون بالتحكم وبالإندماج الطولي القوي: "التنظيم والتنسيق من مركز واحد لأنظمة الإستخراج، النقل، التخزين تحت الأرض والمبيعات". ومن منظور اللجنة الأوروبية، فإن أمن الطاقة مضمون بإطار عمل نزيه غير متحيز ونظامي وبواسطة "التنوع بخصوص المصدر، المزود، طريق النقل وطريقته".

### (2) ظهور العجز في مجال الغاز

لقد أصبحت عقدة الوقود والطاقة الروسية دعامة هامة ومتزايدة لسلطة دولة هي، فطرياً، فاعدة للثقة باللامركزية، والتي تشعر بخطر التوجهات الديمغرافية والحدثة ليس فقط من قوة الصين، وإنما من الطموحات التي بدأت بالظهور في دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد. وهذا ما يفسر، الى حد كبير، جهود الكرملين الشاقة للحد من وجود وقوة مساومة، "والنفوذ المتباعد عن المركز" لفاعلين مستقلين في مجال الطاقة، سواء كانوا أجاناب أو محليين (على سبيل المثال، شركة يوكوس السابقة).

وبناء على ذلك، فإنه، ومن دون إعادة هيكلة كبرى ومن دون تأسيس سوق حرة، فإن روسيا لن تلبى الطلب (المخطط له) على الطاقة في الوطن أو في الخارج. فالإنتاج في أربعة حقول كبرى لـ "غاز بروم" سبق وبدأ بالإندثار. وحتى بما يتعلق بالمحافظة على المستويات الحالية للإنتاج، فإن وكالة الطاقة الدولية تحسب أنه سيكون هناك حاجة لإنتاج 200 بليون متر مكعب سنوياً في حقول جديدة بحلول 2015؛ وهو مشروع يعتقد الخبراء الكفوئين بأنه يتطلب 11 مليار دولار سنوياً في مجال الإستثمار. إلا أن إستثماراً كهذا غير حاصل الآن. أما في قطاع النفط، فالصورة ليست مشجعة أكثر.

### (3) نموذج عدواني بدلاً من نموذج مثمر للإستثمار

تظهر إستراتيجية الإستثمار الحالي لـ غاز بروم بأنها تركز على التعويض بما يتعلق بالقصور الناشئ في قطاع الغاز الروسي بدلاً من تصحيحه وتقويمه. وحيث أنّ الإستثمار متدن في حقول جديدة لها وكذلك في تجديد بنيتها التحتية الداخلية، فقد كشفت عن شهية محددة للتصدير، التملك الخارجي والمشاريع خارج نطاق الغاز، بينما تدير ما يدعوه ميخائيل غونشار بـ "صيد نشيط" لموارد الطاقة في أجزاء من العالم.

وفي تحالف مع الكرملين، تبدو غاز بروم مصممة أيضاً على إستخدام كل وسيلة بمتناول يدها لتوقيف مشاريع الطاقة الجديدة التي تعمل على إقصاء روسيا، كمشروع نابوكو ومشروع أنبوب الغاز جنوب بحر قزوين. لكن عندما يُضغَط للقول من أين سيأتي الغاز بواسطة مشاريع روسيا الخاصة المفضلة لديها، فليس هناك من جواب يمكن الوثوق به. فمهما كان الدافع خلف هذا السلوك، فسيكون أمراً محفوفاً بالمخاطر أن يقوم الإتحاد الأوروبي بمكافأتها عليه. إذ سيعني تسليم وسيلتها الأولى للإفلات من المواجهة الحاسمة الواضحة والملموسة أصلاً في مجال الطاقة الروسية، وسيجعل الإتحاد الأوروبي من نفسه رهينة، أكثر فأكثر، للقصور الروسي في قطاع الطاقة مهما كانت الخطوات التي قد يتخذها الكرملين، أو التي يفشل بإتخاذها، لمعالجة الموضوع.

#### 4) الجيوبايكونومي في "الخارج القريب"

إنّ قضايا "الإرث" لعلاقات النخبة المتبادلة، والبيروقراطيات المشابهة وثقافة الأعمال، وكذلك تعددية الروابط الاقتصادية ووسائل الإعتمادات، تعني بأنّ الطاقة ستظلّ تقدم لروسيا خيارات وفرص لمقايضات جيوسياسية وحوافز للحد من سيادة الدول المجاورة لها و"قدرتها على ممارسة الإستقلال". فلماذا لا يتم الإستفادة من فرص كهذه في المستقبل كما حدث في السابق؟ إلا أن اليوم لا يزال هناك تساؤل أكثر إقلاقاً. فمع ما هو معروف من فائدة سوق الإتحاد الأوروبي، وحاجات الإقتصاد الروسي وتخوف الكرملين من السخط الشعبي. فالمقصلة، إذن، ستكون قريبة ممن والموارد المالية لروسيا تعمل على حصر كمية الإنتاج؟ الجواب لا يمكن التهرب منه: الدول المجاورة المعتمدة على الطاقة.

#### أوكرانيا: محور أمن الطاقة؟

أوكرانيا ذات شأن، والإتحاد الأوروبي يعلم ذلك. فبعد كل شيء، حدث الإقطاع في كانون الثاني 2006 عن طريق أنبوب Druzhba، الذي يزود أكثر من 80 بالمئة من الغاز الذي يستورده الإتحاد الأوروبي من روسيا، مما حث الإتحاد الأوروبي على إعادة درس النخبة المكررة بأنّ "روسيا هي مزود ثابت للطاقة ويمكن الإعتماد عليه". لكن الإتحاد الأوروبي لا يعلم ماذا يفعل بشأن أوكرانيا ما عدا الإنتظار، وذلك لأن الإتحاد يساوي القوة المقسمة بالشلل، بدلاً من أن يعتبرها محفزاً. وبهذا، فإنّ الإتحاد الأوروبي مخطئ ويمكن للخطأ أن يصبح واضحاً أثناء الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية لعامي 2009 و 2010 على التوالي. لكن بعيداً عن رئيس الوزراء الأسبق يوليا تيموشينكو، فإنّ عدداً من الأوكرانيين الذين طبّقوا جيداً ليشيروا الى هذا الخطأ اليوم، هم غير مقتنعين.

الوضوح ضروري من قبل أوكرانيا لأنّ أوكرانيا جزء من مشكلة طاقة الإتحاد الأوروبي: ليس فقط بفضل أنبوب Druzhba فقط، لكن، ومع دخلها الفردي السنوي الذي يساوي ربع دخل الفرد السنوي في بلجيكا، فإنّ أوكرانيا هي سادس أكبر مستهلك للغاز في العالم. فالكفاءات والفاعليات الجديدة والإستثمار الجديد تتطلب إقتصاد طاقة مبني على أساس القوانين بدلاً من الصفقات. وإذا كان الأوكرانيون، الذين يشاركون الإتحاد الأوروبي هذه الرؤية، لا يجعلون أنفسهم معروفين في بروكسل، فإنّ "المسار الأوروبي" لأوكرانيا عندها لن يحمل تشابهاً للمسار الأوروبي لدول الإتحاد الأوروبي.

كما أنّ الوضوح ضروري، وبالواقع الصدق والنزاهة ضروريان، لمكافحة خطر أن يقوم الإتحاد الأوروبي، متسلحاً بالشك أكثر منه باليقين والمعرفة، بصنع قرارات تؤثر على أوكرانيا بشكل غير مستحسن. وبمعنى آخر، إنّ أوكرانيا بحاجة لإثبات أنّ بإمكانها أن تكون جزءاً من الحل.

إنّ الخطوة الأولى بهذا الإتجاه قد سبق وتم إتخاذها: تم تمرير قانون الغاز من قبل البرلمان ووُقع كقانون من قبل الرئيس يوشيشينكو بـ 6 شباط. وعقب مفاوضات حذرة بين أوكرانيا وروسيا، تم تسريب سلسلة من الأمور المقلقة بأنّ الإستسلام النهائي لـ غاز بروم هو في الطريق. وهذا القانون يستتني بيع شبكة الأنابيب التي تملكها الدولة الأوكرانية: شبكة يعتبرها كثيرون من أفراد الطيف السياسي في أوكرانيا ضماناً لإستقلال البلاد. لكن نموذج 6 شباط بحاجة للتطبيق بشكل أوسع:

- ❖ ضد أنبوب غاز بوهوردشاني- أوزهورد المقترح، الذي قد يجعل الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا أكثر إعتماداً، حتى، على الغاز الروسي، وجزءاً ضعيفاً بحسب منطق السوق بالنسبة لمشروع نابوكو.
- ❖ ضد تحركات جارية على قدم وساق لنقل الرهانات بتوزيع الطاقة الإقليمية الى شركة غاز بروم: والتي هي خطوة أبعد لتطويق قانون 6 شباط والتملص منه.
- ❖ ضد خطط (بعضها مطور جيداً) لمنع إمتياز حق الوصول الى مخزونات غاز البحر الأسود على أساس تفاهمات حكومية متبادلة مع روسيا، بدلاً من رعاية سوق مفتوح.
- ❖ ضد الإجهاز النهائي على شركة الطاقة التابعة للدولة الأوكرانية، Naftohaz Ukrainiy؛ ونقل العائدات الأساسية والحياتية من كيان يمكن التدقيق بحساباته ومراقبته، الى كيان آخر، هي شركة UkrGazEnergo الغامضة، والتي تتحكم بها روسيا جزئياً، والتي لا يمكن التدقيق بحساباتها أو مراقبتها.





Base 802140 (R00339) 4-93

أما خارج البرلمان، فإنّ المؤسّس الآخرين لنموذج 6 شباط بحاجة لأن يصبحوا أكثر تماسكاً ووضوحاً. فمنذ إستيعاب تعقيدات تأسيس RusUkr Energo – الكيان الغامض والمهم الذي تسيطر على نصفه شركة غاز بروم، وعلى النصف الآخر مدراء أوكرانيين غير معروفين، والتي كانت قد ظهرت كجزء من "حل" لأزمة غاز شتاء عام 2006, 2005- فغرائز الرئيس يوشيشينكو حول أمن الطاقة كانت، والى حد كبير، صائبة. فمجموعته الرسمية المسؤولة عن سياسة الطاقة في أمانة سر الرئاسة والأمن الوطني ومجلس الدفاع، تشمل أفراداً من أصحاب المكانة البارزة. لكن هل أصبحت المجموعة فريقاً؟ هل العواصم الأوروبية حذرة من وجودها؟ هل تعمل المجموعة على توليد أفكار وسياسات بديلة يمكن إستخدامها، ما إن تصبح واضحة حتى بالنسبة للحكومة نفسها، حيث أنّ المسار الحالي يؤدي الى الإستسلام والفقر المدقع؟ بالإضافة الى أنّ المؤسسات الرئاسية في أوكرانيا، من دون البرلمان، هي التي عليها تولي القيادة في الرد على التحولات المزلزلة التي حدثت في المناطق الجيوسياسية للطاقة منذ نهاية السنة الماضية. وأولى هذه التحولات هو قرار أذربيجان بتحدي روسيا، ومساعدة جورجيا، ومواصلة قيامها بمشاريع (بما في ذلك سكة حديد كارز- تبليسي- باكو) التي تعد بتوفير ربطاً فعالاً للطاقة بين بحر قزوين، جنوب القوقاز، منطقة البحر الأسود وأوروبا. هذا التحول بالطبع يرجع من بين الأموات.

أما التحول الثاني، فهو الإدراك والفهم الهادئ لكن الصحيح في كازاخستان بأنّ تركيبة الإتحاد الأوروبي بشأن "تنويع المصادر، المزود وطرق النقل وطريقته"، تخدم الآن مصالحها الخاصة وتدخل في وسائلها. والتحول الثالث هو فهم الرئيس لوكاشينكا القاسي بأنّ سياساته تركت بيلاروسيا من دون أمن، على الإطلاق، بمجال الطاقة. فللمرة الأولى منذ العام 1994، تعتبر إمكانية حدوث ربط الطاقة المباشرة بين بحري البلطيق والأسود أمراً مفتوحاً الآن. أما السؤال المطروح أمام أوكرانيا، فلا يمكن التهرب منه، حتى أنّ حكومة رئيس الوزراء يانوكوفيتش تفهم ذلك: هل أنّ أوكرانيا ستكون ثغرة في هذا الظرف أم جزءاً من الغراء الذي يثبتها معاً؟ هل أنّ الإتحاد الأوروبي مستعد ليكون جزءاً من الغراء الذي يثبتها معاً؟

فبالرغم من إتصالات اللجنة وخطة عمل الإتحاد الأوروبي، التي لا تزال موضع شك، بسبب عدة مبادئ عفائية أو عادات بالتفكير ومصالح وطنية مفسّرة على نحو ضيق تقف عائقاً في الطريق. لذلك، فإنّ الوضوح ضروري من قبل الإتحاد الأوروبي أيضاً. وعلى الإتحاد أن يسأل نفسه ماذا يريد في أوكرانيا وفي جنوب القوقاز وبحر قزوين، كما عليه أن يسأل نفسه ما الذي سيساهم فيه للحصول على ما يريد. فقط حينها سيكون الإتحاد قادراً على إعادة تشكيل السؤال القديم بتقويض جديد: الى أين تمضي أوكرانيا ومع من؟



Research Services Group  
Uscenter1@gmail.com